



# تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة

## Challenges of the Sustainable Development Strategies



إعداد  
الباحث الإقتصادي  
بسام جوني

كانون الثاني 2018

رقم الصفحة	الفهرس
3	المقدمة
4	المبحث الاول : تعريف مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها
5	المبحث الثاني : تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة في منطقة الشرق الاوسط.
8	المبحث الثالث: الركائز الأساسية التي تبني عليها إستراتيجيات التنمية المستدامة
15	الخاتمة
16	المراجع

## المقدمة

تنطلق هذه الورقة البحثية من مرتكزات وتوجهات ومن أبحاث ودراسات وزارة الصناعة لا سيما الرؤية التكاملية لوزارة الصناعة اللبنانية ( لبنان الصناعة- 2025) والخطة الإستراتيجية التنفيذية التي وضعتها الوزارة (2016-2020) ومشروع السياسة الإقتصادية ( لبنان الإقتصاد لتنمية مستدامة 2025 ) بهدف تطوير وتنمية القطاع الصناعي اللبناني وتحقيق الإنتاج المستدام بشكل خاص وتنمية الإقتصاد اللبناني والمساهمة في تطبيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني بشكل عام . كان من ضمن الأهداف الإستراتيجية للرؤية التكاملية لوزارة الصناعة "مواكبة التطور ودعم الأبحاث والدراسات الإقتصادية " . تهدف هذه الدراسات والبحوث الى زيادة الوعي بين ممثلي القطاعين العام والخاص حول أهمية تطبيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 .

مفهوم جديد من التنمية بدأ ينتشر بين الإقتصاديين في جميع دول العالم، ويرتكز على التوازن بين التنمية الإقتصادية والبيئية والإجتماعية في آن واحد ويعتبر أول من أشار الى هذا المفهوم بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (1987) . وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1983) برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النروج وعضوية 22 شخصية من النخب الإقتصادية والسياسية في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الإقتصادي العالمي دون الحاجة الى تغييرات جذرية في بنية الإقتصاد العالمي. ولقد أستحوذ موضوع التنمية المستدامة على أهتمام أغلبية حكومات دول العالم خلال العقد الاخير من القرن العشرين. حيث بدأ مفهوم التنمية المستدامة ينتشر في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وبدأت الجمعيات والهيئات والمنظمات الحكومية والخاصة تطالب بتطبيقه. وعقدت من أجل التنمية المستدامة عدة قمم ومؤتمرات وندوات، كان آخرها قمة الامم المتحدة حول التنمية المستدامة في حزيران العام 2012 (ريو+20)، وإعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وصدور قرار رقم A/RES/70/1 في 25 أيلول 2015 عنها والذي يدعو دول العالم الى تطبيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة لأجندة (2030) عددها 17 وأهدافها الفرعية وعددها 169.

العناصر<sup>1</sup> التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 ( الأمم المتحدة سنة 2015 ):

**الناس** : القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما وتأمين الكرامة والمساواة والحفاظ على بيئة صحية.

**الكوكب** : حمايته من التدهور، عبر تشجيع الإستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة المستدامة لمواجهة تغير المناخ.

**الإزدهار** : ضمان تمتع جميع البشر بحياة مزدهرة وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي بالتوازي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.

**السلام** : تأمين وجود مجتمعات سلمية، عادلة وشاملة وخالية من الخوف والعنف.

**الشراكة**: تفعيل الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة والتركيز على أشد الناس فقراً وضعفاً

<sup>1</sup> Resolution adopted by the General Assembly (A/RES/70/1, on 25 September 2015) Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, www.un.org.

ومشاركة جميع أصحاب المصلحة وجميع الناس في الوصول الى التنمية المستدامة.

## المبحث الأول: تعريف مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

لقد تم وضع العديد من التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة وكان أهمها :  
- " هي التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة. ( Brantland Report, 1987 ).

- التنمية المستدامة هي التنمية الإقتصادية المتوازنة مع الحفاظ على البيئة وتأمين الحماية الإجتماعية.

- تهدف التنمية المستدامة الى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية :

### 1 - البعد الإجتماعي:

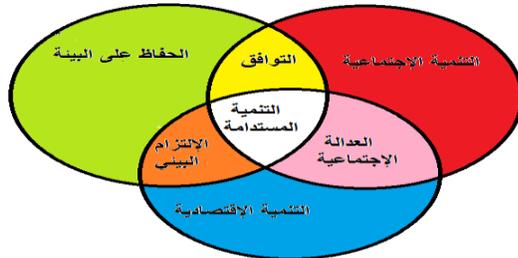
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وتنشيط الشراكة العالمية بين جميع الشعوب. وتأمين وجود السلام العادل والشامل بين المجتمعات بعيداً عن الخوف والعنف. إضافة الى خلق فرص العمل والقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان والقضاء على الجوع.

### 2- البعد الإقتصادي:

تحسين نوعية حياة السكان من خلال خلق منظومة متناسقة ومتكاملة تركز على تطوير عمليات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وإستخدام الموارد الاقتصادية بطريقة مستدامة، بهدف تحقيق النمو الإقتصادي وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة والمحافظة على الموارد الاقتصادية لتأمين حاجات الأجيال الحالية وتأمين إستدامتها والمحافظة على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي للمحافظة على حاجات الأجيال المستقبلية .

### 3- البعد البيئي:

الحفاظ على البيئة وإستدامة الموارد الطبيعية من خلال إستخدام التقنيات الحديثة (الطاقة النظيفة والبديلة وإعادة التدوير والتكرير....). وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بهدف تحقيق التنمية المستدامة. إضافة الى إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية والحد من انبعاث الغازات الدفيئة ( Greenhouse Gases ) التي تؤثر على طبقة الأوزون للحد من إرتفاع درجة حرارة الأرض وتداعياتها الخطيرة (التصحّر- نقص المياه - الجفاف- تغير التوازن البيولوجي والحيوي....).



## المبحث الثاني: تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط

إن عالماً العربي والشرق أوسطي يواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تقف بوجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتصنف هذه التحديات ضمن أربعة أبعاد: إجتماعية ، إقتصادية ، بيئية والحوكمة الصالحة :

### 1- التحديات الإجتماعية:

#### أ- ظاهرة الفقر

تنتشر في مجتمعاتنا بنسب عالية في (28.6 % في لبنان , UNDP-2015) وتشكل عقبة مهمة في امام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً التنمية البشرية .

#### ب- اللاجئين

يمثل اللاجئين تحدياً كبيراً امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين يقيمون خارج سوريا نتيجة للأزمة السورية التي بدأت سنة 2011) نحو 5,785,202 لاجئ (نهاية عام 2016)، على سبيل المثال: لبنان يستضيف مايقارب 1.5 مليون نازح سوري مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR 2016).

#### ج- البطالة

بلغت نسب البطالة في منطقة الشرق الأوسط معدلات عالية (35 % بين الشباب في لبنان – البنك الدولي 2016) .

#### د- الأمية

بلغ عدد الأميين (الأشخاص الذين بلغوا الخامسة عشرة سنة وما فوق ) في المنطقة العربية مايقارب 97.2 مليون شخص من أصل حوالي 340 مليون نسمة، أي مايعادل نسبة 27.9 في المئة من مجموع السكان (وفقاً لأرقام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألسكو-2013).

#### هـ- الالتزام بالتقاليد والقيم

الإلتزام بالتقاليد والقيم والعادات لدى بعض المجتمعات قد يقف عائقاً مهماً امام دخولها منظومة العولمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (حقوق المرأة وغيرها....).

#### و- النمو السكاني المتسارع

يعد النمو السكاني من أهم التحديات التي تعيق تطبيق أهداف التنمية المستدامة ، إذ يبلغ عدد سكان الشرق الأوسط ما يقارب 410 مليون نسمة ويتوقع ان يصل هذا العدد الى حوالي 524 مليون نسمة بحلول عام 2030 ( United Nations population estimates and projections) .

### 2- التحديات الإقتصادية:

#### أ- الأزمات العالمية

أن نظام العولمة والنظام المالي العالمي الجديد جعلاً إقتصادات معظم دول العالم تتأثر بأي أزمة إقتصادية عالمية ، كالأزمة المالية العالمية التي حدثت في اميركا عام 2008 والتي أثرت على إقتصاديات العديد من دول العالم المتقدمة والنامية وشكلت عائقاً امام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### ب- ضعف الأداء الإقتصادي

- محدودية الموارد الطبيعية والإقتصادية والمالية، ضعف البنى التحتية، ندرة فرص العمل، انخفاض حجم الإستثمار الأجنبي، إزدياد نمو إقتصادات الظل، هروب رؤوس الأموال الى الخارج ، إرتفاع نسبة البطالة بين الشباب وزيادة نسبة الهجرة .. وغيرها، كلها تشكل عوائق مهمة امام تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- ضعف قطاعات الإنتاج الصناعية والزراعية نتيجة لعدم إتخاذ الحكومات المتعاقبة سياسات داعمة وهادفة لتحسين وتطوير أداء هذه القطاعات التي تلعب دوراً اساسياً ومحورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تخفيض كثافة إستخدام المواد والطاقة والمياه في الإنتاج الصناعي والحد من التلوث الصناعي عبر تحديث التكنولوجيات القديمة في عمليات الإنتاج .
- الإلتزام بالمعايير البيئية للأسواق الخارجية وبالمتطلبات البيئية عند الإستيراد.

### **3- تحديات بيئية:**

#### **أ-التغير المناخي**

بات التغير المناخي الناتج عن إزدياد التلوث البيئي في العالم يشكل خطراً كبيراً على التوازن الطبيعي والحيوي لكوكب الأرض. ولاسيما ذلك التلوث الناتج عن إنتشار الغازات الدفيئة (غازات توجد في الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على إمتصاص الاشعة التي تفقدها الأرض) والذي أدى الى حدوث تغييرات وإختلالات في التوازنات البيئية والطبيعية لكوكب الأرض ( إرتفاع درجة حرارة الأرض - تغير المناخ - التصحر - نقص المياه والمتساقطات... ) . هذه الإختلالات في التوازنات البيئية والحيوية رتبت أعباء كبيرة على إقتصادات الدول ( أعباء مالية وبيئية وصحية وغيرها ) .

#### **ب- نقص الماء العذبة**

لقد أدى إرتفاع درجة حرارة الأرض الى إنتشار الجفاف والتصحر وتناقص كميات المتساقطات وخاصة في منطقة الشرق الأوسط (يبلغ معدل المتساقطات في الدول العربية بين 250-450 ملم سنوياً وقد تصل نسبة المتساقطات الى 1000 ملم سنوياً في بعض مناطق جبال لبنان ) ، الأمر الذي أدى الى حدوث نقص في كميات المياه العذبة المتوفرة في منطقة الشرق الأوسط . والجدير بالذكر أن ازمة المياه في منطقة الشرق الأوسط قد تؤدي مستقبلاً الى إهتزاز الأمن وإنتشار المجاعة والجفاف والأمراض والأوبئة المعدية والخطيرة وغيرها (... ) .

### **4- تحديات الحوكمة الصالحة:**

#### **أ- السياسات المالية**

عجز الحكومات عن تحصيل الضرائب، إدارة الإيرادات ، تنفيذ السياسات المالية ، تخفيض العجز الحكومي وخدمة الدين العام .. وغيرها يمثل عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

#### **ب- القوانين والمراسيم**

صياغة وإقرار القوانين والمراسيم والقرارات الهادفة الى فرض ضوابط على إنتشار التلوث البيئي ولتأمين الإنتقال السلس الى منظومة التنمية المستدامة.

#### **ج- مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين**

مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين من ممثلين للحكومات الوطنية والشركات الخاصة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية والمجالس المحلية والوطنية الصغيرة والكبيرة وغيرها في عملية تحقيق التنمية المستدامة .

**د-التناقض بين الأهداف** من الممكن أن يؤدي تنفيذ أحد أهداف التنمية المستدامة إلى إعاقة تنفيذ هدف آخر أو أكثر : على سبيل المثال، يمكن أن يهدف زيادة الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي الى أن يتعرض التنوع البيئي للتهديد إذا ما تم خفض نسبة مساحة الغابات وغيرها.

#### **ه- تضارب المصالح**

يمكن أن تتضارب مصالح أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي قد يشكل عائقاً مهماً.

#### **و-المساءلة**

تعذر مساءلة أصحاب المصلحة حول مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب وضع آليات لتحديد المسؤوليات على كافة المستويات المحلية والوطنية والدولية. إضافة الى تحديد مؤشرات الأداء التي تساعد على رصد وتقييم التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

#### **ز- نقص البيانات والإحصاءات**

تفتقر العديد من الدول العربية والشرق أوسطية إلى وجود البيانات الإحصائية والحسابات الوطنية الدقيقة والحديثة ( المتعلقة بنسب البطالة والفقر وعدد السكان ومجموع الناتج المحلي والقومي وغيرها من الإحصاءات....) الضرورية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة . وبدون هذه البيانات، لن يستطيع صنّاع القرار والإقتصاديون القيام بتحليل أو تقييم أو قياس أي تقدم محرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### **ح- البحث العلمي**

مستوى الإنفاق على البحوث العلمية في العالم العربي ضعيف للغاية، (بلغ الإنفاق على البحوث العلمية في لبنان مايقارب 0.3% من إجمالي الناتج المحلي - منظمة اليونسكو في العام 2010) الأمر الذي قد يعيق تطبيق أهداف التنمية المستدامة .

#### **ط- ضعف قدرات الحكومات المركزية والمحلية**

- على مستوى التمويل : تعاني معظم الحكومات المركزية والمحلية من صعوبة الوصول إلى مصادر جديدة للتمويل، سواء من المصادر المحلية أو الخارجية بهدف معالجة المشاكل المناخية والبيئية . والجدير بالذكر أن بعض الدول قامت بنقل بعض الصلاحيات الإدارية إلى الحكومات المحلية.

-على مستوى المهارات والخبرات : تعاني العديد من الحكومات المركزية والمحلية من نقص في الخبرات التقنية المتعلقة بالتخطيط والإدارة وتقديم الخدمات العامة وغيرها.

#### **ي- الإرادة السياسية**

عدم وجود الإرادة السياسية لدى بعض المسؤولين وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي وخصوصاً لدى بعض رؤساء البلديات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

#### **ك- الإستقرار الأمني والإرهاب والإلتزام بالقانون**

الانقسامات المجتمعية (على اساس إثني وعرقي وديني وفكري وعائدي .. وغيرها ) قد تؤدي مستقبلاً الى إشتداد النزاع والاستبعاد وعدم المساواة، وإزدياد الإختلافات بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإزدياد الحرمان والفقر، وتدهور الإستقرار الأمني وتفشي ظاهرة الإرهاب وغيرها، مما قد يجعل منطقة الشرق الأوسط بؤرة عرضة للتوتر الدائم .

#### **ل- إنتشار الفساد**

تعاني دول منطقة الشرق الأوسط من تفشي ظاهرة الفساد المزمّنة في بعض المؤسسات والإدارات الحكومية، الأمر الذي قد يؤدي الى إعاقة أي تقدم محتمل في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

م- المخاطر الإقليمية والخارجية تواجه البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع والثورات والحروب تحديات إقتصادية وسياسية وإجتماعية وبيئية وغيرها، وهذه التحديات من الممكن أن يكون لها آثار وتداعيات كبيرة على أمن وإقتصاد الدول المجاورة .

## المبحث الثالث: الركائز الأساسية التي تبنى عليها إستراتيجيات التنمية المستدامة<sup>2</sup>

من الخطوات الهامة لإعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تحديد الركائز الأساسية المتكاملة والمترابطة التي تبنى عليها إستراتيجية التنمية المستدامة. أما الركائز فهي : التنمية البشرية - التنمية الإجتماعية - التنمية الإقتصادية- التنمية البيئية - الحوكمة الصالحة.

### أولاً: التنمية البشرية

#### **1- التعليم**

- توفير التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية والمتوسطة على الأقل وتحسين مستويات التعليم ومحو الأمية وتعميم حق التعليم والمساواة بين المواطنين.  
- تطوير المناهج التعليمية في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية وإدخال مواد علمية حول أهداف التنمية المستدامة. وتطوير التعليم المهني والتقني والعالي ليتكامل مع متطلبات وحاجات سوق العمل في القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) وإقتصاد المعرفة .

#### **2- الإعلام**

- تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى المنتجات الوطنية وتشجيع الإستهلاك المستدام للمنتجات الصناعية الوطنية وربط استهلاك الإنتاج المحلي بالإنتماء الوطني.

#### **3- الثقافة**

نشر ثقافة الوعي حول قدرة المواطنين على المحاسبة والتغيير الديمقراطي إستناداً لأداء ممثليهم وعلى تداول السلطات وقبول نتائج الإنتخابات وقبول الآخر.

### ثانياً- التنمية الإجتماعية

#### **1- الحماية الإجتماعية**

- تفعيل أنشطة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وفروعه وترشيد إنفاقه ورفع مستوى العاملين فيه بما يؤمن التغطية الصحية المستدامة لجميع المواطنين غير المستفيدين من أنظمة ضمان أخرى.  
- تعزيز برامج التنمية البشرية المستدامة من خلال تشجيع التكافل الإجتماعي وتأمين الخدمات والبرامج في مجالات الصحة والتعليم والحماية الإجتماعية لذوي الحاجات الخاصة والمواطنين الضعفاء، بحيث لا يترك أي ضعيف بدون مساعدة .

<sup>2</sup> Economic Vision (Lebanon Economy for Sustainable Development, 2025), Ministry of Industry, January 2017.

- تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتشجيع المرأة على المشاركة في العملية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وخاصة صناعة القرار.

## 2- الصحة

- تعميم خدمات الرعاية الصحية الأولية كخطوة إلى الأمام باتجاه التغطية الشاملة وترشيد نظام التغطية الصحية ليطال جميع المواطنين بشكل منصف وعادل.  
- دعم الصناعات الدوائية الوطنية وحمايتها وفتح الأسواق الخارجية أمامها وإعتماد منتجاتها حصراً عند التشابه وضبط إستيراد الدواء من الخارج.

## 3- إدارة الأزمات والكوارث

- تفعيل دور هيئة إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ووضع الخطط اللازمة لمجابهة الأزمات والكوارث (الزلازل والهزات الأرضية - عواصف طبيعية- أنهارات على أنواعها- أعمال ارهابية.....) .

## 4- حقوق الإنسان

- تعزيز التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والمناطق والمكونات الوطنية، والصدقة مع الأمم والشعوب والمجموعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية.  
- إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا سيما في الإدارة والسياسة والإستشفاء والعمل والخدمات والإنماء والتعليم والعيش الكريم وتمكين كل الجماعات والأفراد من التمتع بالحقوق ذاتها والخضوع للواجبات عينها وفقاً لمبادئ الإنصاف والمساواة والعدالة.

## ثالثاً: التنمية الإقتصادية

### 1- القطاع الصناعي

- العمل على رفع القدرة الإنتاجية للصناعة الوطنية لتتمكن من تأمين الحاجات الإستهلاكية المحلية وفق القطاعات.  
- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على البيئة وحمايتها ومواكبة التطور ودعم الأبحاث والإبتكارات.

### 2- المناطق الصناعية

- تنظيم المناطق الصناعية القائمة والعمل على تأهيلها وتأمين مناطق صناعية جديدة ومستدامة في جميع المناطق بعيداً عن المناطق السكنية وفي الأطراف وتجهيزها بالبنى التحتية الضرورية. وإقرار النصوص القانونية الهادفة الى توحيد الأحكام والضوابط وتأمين أفضل الشروط لعمل المؤسسات الصناعية والإقتصادية وتوجيهها نحو الأفضل.

### 3- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الوطنية

- تشجيع الصناعات الوطنية على التخصص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية وتشجيع المؤسسات الصناعية على التكامل في ما بينها في الداخل والخارج وعلى الإندماج والشاركة للتوسع وزيادة القدرة التنافسية.

- تطوير مكونات التصميم ( تغليف، تعبئة، توضيب، عرض...) في المنتج الوطني و العمل على

تفعيل مقومات الجودة ( الميترولوجيا، المواصفات، المطابقة والتقييم... ) .  
- تخفيض كلفة الإنتاج: خفض كلفتي رأس المال ( فوائد مخفضة، قروض ميسرة، رسوم ونفقات، هبات، أكلاف الإنشاء والإستثمار: العقارات، التجهيز، التأمينات،..) والتصنيع (كفاءة الطاقة، المكننة، تحديث الآلات، اليد العاملة، الإدارة المتطورة، البدائل لوسائل الإنتاج)  
- تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية ( كهرباء ونقل وإمدادات المياه والصرف الصحي والمعلوماتية والإتصالات ، ...) . إن إصلاح قطاع الكهرباء تحديداً هو ضروري جداً لخفض تكلفة الإنتاج لدى الصناعيين الذي يؤدي بدوره الى زيادة تنافس السلع الوطنية للوصول الى الأسواق العربية والأجنبية.

#### 4- الصناعة الخضراء

- تشجيع إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة الطاقة والصناعات التدويرية وبناء الأبنية الخضراء والموفرة للطاقة. وحث المؤسسات الصناعية للحصول على ( ISO 14000 ) حول الإدارة البيئية وعلى ( ISO 26000 ) حول المسؤولية المجتمعية.  
- المشاركة في توعية المؤسسات الصناعية والزراعية (ورش عمل، ندوات، دورات...) حول أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030. والمشاركة في الأبحاث العلميّة لترسيخ مفهوم الإقتصاد الأخضر وتعميمه. وفرض مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات وزارة الصناعة إلى الصناعيين بدءاً بالترخيص الصناعي.

#### 5- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق عبر: حثها على قوينة أوضاعها، تنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترضى عملها وتعميمها.  
- تحسين وتنظيم بيئة الأعمال وتسهيل إنشاء الشركات الجديدة وإقبالها وإقرار القوانين التجارية الأساسية الواردة في القانون التجاري مثل العقود التجارية، وقانون الشركات (تسجيلها، إقبالها والإفلاس..). وإقرار القوانين المتعلقة بتنظيم الأسواق ومراقبتها ، وقانون المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية المستهلك والمؤشرات الجغرافية وغيرها.

#### 6- تشجيع الصادرات

- التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث عن أسواق خارجية جديدة بإستمرار وإعتماد وسائل حماية الإنتاج الوطني في حالتي الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها.  
- إستيفاء المنتجات الصناعية والزراعية الوطنية للشروط والمواصفات الوطنية والأجنبية المتطورة.  
- تسهيل إجراءات الإستيراد من أجل الإنتاج الوطني ( المواد الأولية، المعدات والآلات الصناعية... ) والحاجات الأساسية والتصدير (شهادات المنشأ - الشهادات الصناعية- نقل داخلي - دعم وحماية ....)  
- تخفيف الرسوم والأعباء المالية المترتبة على النقل والتواصل ( مرافئ، شحن...) وإعادة تنظيم إجراءات ورسوم الجمارك وإدارات المرافئ والمطارات.

#### 7- المعارض

- تنظيم المعارض الوطنية والدولية والمشاركة فيها لتثبيت موقع الوطن على الخارطة الدولية الإقتصادية والعلائقية.

## 8- الإحصاءات والحسابات الوطنية

- تطوير القدرة الإحصائية والمعلوماتية حول الحسابات الوطنية ( الماكرو والميكرو إقتصادية ) وتيويوم وتحديث قاعدة البيانات الإحصائية .

## 9- إقتصاد المعرفة

- تشجيع قدرات الابتكار والأبحاث العلمية والإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية والجامعات والجمعيات والنقابات ومراكز الأبحاث. ووضع النصوص القانونية المناسبة وتطويرها باستمرار .

- إقرار القوانين التي تشجّع على الدخول في الإقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

## 10- القطاع السياحي

- تأمين البنى التحتية المناسبة للسياحة المستدامة والأعمال بما يسهل جذب السياح وقطاعات الأعمال الدولية الى الوطن.

- ترسيخ الإستقرار الأمني والسياسي وضمان أمن وسلامة السياح والمحافظة على المواقع الأثرية والتراثية والبيئية وصيانتها .

## 11- المغتربين

- ترسيخ التواصل بين وزارات الخارجية من جهة والمغتربين في كل بقاع العالم من جهة اخرى من اجل :

- المحافظة على الهوية الوطنية للمغتربين وتفعيل دور الدولة إقليمياً ودولياً والتسويق للمنتجات الوطنية.

- نقل الخبرات والنجاحات الى الوطن الأم والمساعدة في إستمرارية تحويلات المغتربين وإشراكهم بالحياة السياسية والإجتماعية الوطنية كما بالإقتصاد والتجارة والعمل على جذب إستثماراتهم الى الوطن وتشجيع مشاركتهم في الأعمال القائمة والجديدة.

## 12- القطاع الإستثماري

- تحفيز برامج الإقراض الميسر لزيادة الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية ( الصناعة - الزراعة - السياحة والخدمات المختلفة .... ) وتشجيع المصارف على الإستثمار في القطاعات الإنتاجية .

- تفعيل الشراكات بين القطاع العام من جهة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة اخرى.

## 13- العمل والعمال

- بناء قدرات الموارد البشرية للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية وإعتماد التدريب الدائم لتطوير مهارات العمال داخل المؤسسات الإنتاجية وخارجها في المعاهد والمؤسسات المتخصصة.

- رفع مستوى الوعي بأحكام قانون العمل وتعزيز مفهوم الحوار الإقتصادي بين الشركاء الإقتصاديين. وتحديث وتطوير قانون العمل لضمان حقوق العمال والفئات الضعيفة .

- تفعيل عمل المؤسسات الوطنية للإستخدام لخلق فرص عمل ومكافحة البطالة وتنظيم سوق العمل والعمل بكل الوسائل الممكنة لتوظيف العمالة الوطنية ، وإستبعاد العمالة الأجنبية غير التخصصية والضرورية .

## 14- الإتصالات

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية بهدف تحسين نوعية وجودة وتأمين إستمرارية خدمات الهاتف الخليوي والأرضي والأترنت وحماية المعلومات والبيانات الشخصية ونشرها على مختلف المناطق بكفاءة .

#### 15- الكهرباء

- تحديث البنى التحتية وإستكمال بناء وتجهيز وتأهيل المحطات الصديقة للبيئة وإعتماد لامركزية إنتاج الكهرباء لتعميمها وخفض أكلافها.

#### 16- النقل

- تأمين بنية تحتية للنقل والشحن والمواصلات ذات جودة عالية ومتطورة لتأمين السلامة العامة المرورية.

- ضبط المعايير الحدودية لمنع التهريب وهدر المال العام حفاظاً على الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة غير الشرعية.

#### 17- القطاع المالي

##### أ- الدين العام

وقف سياسة الإستقراض الخطرة وبفوائد عالية والإعتماد على الموارد الذاتية المتأتية من زيادة الإنتاج الوطني وتخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة ووقف الهدر والفساد والحفاظ على الموارد المختلفة.

##### ب- الضرائب والرسوم

- العمل على تخفيض العجز وتحقيق التوازن في المالية العامة وتفعيل الجباية الضرائبية وتوسيع قاعدة المكلفين وإعتماد الضريبة المباشرة وغير المباشرة التصاعدية وإصلاح النظام الضريبي. وترشيد الإنفاق العام .

- وضع الحوافز والتسهيلات الضرائبية لتشجيع توجه الإستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية ) والتي من شأنها ان تؤدي الى تحقيق النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

##### ج- القطاع المصرفي

- التعاون مع المصرف المركزي والشركات المالية والمنظمات والجهات المتخصصة الوطنية والأجنبية (البنك الدولي، البنك الأوروبي...) لإيجاد حوافز لتوفير التمويل للقطاعات الإنتاجية لا سيما في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية المناسبة (مناطق صناعية مستدامة، مزارع نموذجية مستدامة، منتجات مبتكرة، مؤسسات سياحية مستدامة ومتطورة ، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، تطوير وأبحاث تخصصية...)

- إعلام الصناعيين والمزارعين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات وإشراكهم بالمعلومات ( ندوات، ورش عمل...) حول أحدث برامج التمويل بالتعاون مع جميع الفرقاء المعنيين.

#### 18- الطاقة البديلة

- تفعيل وتطوير وتعميم مفهوم كفاءة الطاقة للإستخدام الأفضل والأقصى من الطاقة المتاحة وتشجيع إعتماد الطاقات البديلة والمتجددة والنظيفة وتخفيف اعباء كلفة الطاقة الحالية، والعمل على تأمين

مصادر طاقة بديلة أقل كلفة وأكثر فعالية ( معالجة النفايات، التدوير، إستعمال الغاز - الطاقة الشمسية، الطاقة البخارية، الهواء، الحرارة الطبيعية من باطن الأرض....)

## 19- النفط والغاز

إنشاء الصندوق السيادي الناتج عن عائدات النفط والغاز وفق المعايير الدولية لتأمين الشفافية والمحافظة على الثروة الوطنية والمساعدة في خفض عبء الدين العام وتنفيذ المشاريع الاستثمارية والتنمية.

## رابعاً: التنمية البيئية

### 1- المياه

- القيام بإصلاحات حكومية في قطاع المياه والصرف الصحي لتحسين التغطية وضمان إستمرارية إمدادات المياه في كل أنحاء الوطن، من خلال زيادة سعة التخزين، والحد من الهدر والتسرب في شبكات الإمداد، وتوسيع التغطية لشبكة الري، بالإضافة إلى زيادة مستويات جمع ومعالجة المياه المبتذلة . و إستعمال الطاقات القصوى لمياه الأنهار والمياه الجوفية للشرب وجمع مياه الأمطار وإقامة السدود والري وإستصلاح الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية .  
- رفع كفاءة الإستفادة من الموارد المائية عبر التوعية للحفاظ على الثروة المائية في المناهج التعليمية والإعلام ، وترشيد إستعمال مياه الري والحد من تلوث المياه وتأمين المياه للشرب والإستعمال المنزلي والصناعي.

### 2- الزراعة

- تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على الالتزام بالموصفات والمعايير التي تفرضها الأسواق الداخلية والخارجية وضمان الميزة التفاضلية للإنتاج. وتشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على إعتداد أنظمة التتبع والعلامة الزراعية التجارية.  
- التحول إلى سلاسل إنتاج أكثر تخصصية على مستوى السوق الداخلي أو التصنيع أو التصدير، ورفع كفاءة الإنتاج من أجل زيادة القدرة التنافسية واعطاء قيمة مضافة للمنتجات.  
- ترشيد إستعمال المبيدات الزراعية والأسمدة لتطويع وتعميم إنتاج النوعيات العالية والصحية الزراعية وتشجيع الزراعات العضوية. وتطبيق الإدارة المستدامة للأراضي الهامشية والمراعي.  
- ترشيد استعمال الأراضي الزراعية والحد من تلوث التربة والتصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي والنظام البيئي (الغابات، المراعي، المياه، الثروة السمكية ... الخ)  
- تحريج الجبال والمناطق من قبل الدولة والبلديات والمواطنين وحماية الثروة الحرجية (لحفظ التربة - المياه الجوفية ...).

### 3-المحافظة على البيئة

- استخدام الطرق الحديثة في التخلص من النفايات الصلبة والسائلة والغازية والإبتعاد عن الطرق القديمة التي تسبب التلوث. وتنظيم حملات توعوية بأهمية البيئة وسبل المحافظة عليها، وإعطاء الدروس في المدارس حول المحافظة على البيئة لترسيخ العادات الصحية الصحيحة في الأطفال منذ الصغر.

- المحافظة على البيئة وحماية المواقع الطبيعية ( الشواطئ البحرية وأحواض الأنهار والأودية) ، إضافة إلى الحفاظ على التراث الحضاري والمعماري والثقافي والتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية لمواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي وندرة الموارد .

#### 4-الثروة الحيوانية

تنشيط الثروة الحيوانية وتشجيع إقامة المزارع وتربية المواشي، و فرض نظام التتبع لحيوانات المزارع وإنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته، و تنظيم الصيد البحري والبري وتحديث القوانين الناظمة لهما للمحافظة على التوازن الطبيعي والحيوي للأرض.

### خامساً: الحوكمة الصالحة

#### 1- الأمن الإقتصادي

تأمين الحد الأقصى من الإكتفاء الذاتي للإقتصاد الوطني عبر دعم وتطوير القطاعات الإنتاجية الحيوية (الصناعة – الزراعة...) التي تؤمن إستدامة إقتصادية توفر فرص العمل والسلع الإستهلاكية الضرورية للمواطن .

#### 2- الأمن الغذائي

- دعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والغذائية الوطنية لتأمين السلع الغذائية الضرورية (القمح - السكر- اللحوم...) لتحقيق ما أمكن من الإكتفاء الذاتي. وتأمين سلامة الغذاء وديمومته بالتتبع والجودة والتصنيع والتعليب والتعليف والنقل والحفظ وفق المواصفات العالمية.

#### 3-الأمن التخطيطي

ترسيخ مفهوم التخطيط المتوسط والطويل الأجل، ووضع الخطط الإستراتيجية الإقتصادية الوطنية التي تتكامل مع الخطط القطاعية التي وضعتها الوزارات المعنية (صناعة - زراعة- بيئة -...)، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### 4- الأمن الوطني

- المحافظة على حق كل مواطن بأن يتمتع بالأمن والأمان والحرية المسؤولة والمستقبل الواعد و متابعة العمل على محاربة الإرهاب بكل اشكاله لضمان سلامة المقيمين في الدولة وللمساعدة في نمو وإزدهار الإقتصاد الوطني.

#### 5- القضاء والعدل

- ترسيخ إستقلالية ومهنية نزاهة القضاء والقضاة بما يضمن العدالة والسلام الوطني ومحاسبة المقصرين والمرتشين وحسن إختيار القضاة تعييناً وتدريباً ومحاسبة وإشرافاً .

#### 6- محاربة الفساد

- إبعاد السياسة عن الإدارة وعدم حماية المرتكبين والمرتشين ومحاسبتهم. وتأمين الإطار الصالح للعمل بحوافز علمية كافية وتقدير صحيح للكفاءات الوظيفية وتأمين الحاجات المعيشية والخدماتية لتعزيز الشعور بالإنتماء والولاء والترفع .

- تفعيل المعاهد الوطنية للإدارة في الدول ودعمه لإعداد وتدريب الموظفين وتوحيد توجيههم مهنياً ووطنياً وتأمين رواتب وأجور وتقديرات كافية للعاملين في القطاع العام.

- تجديد الأنظمة الوظيفية والإدارية لمواكبة عصر إقتصاد المعرفة وتحفيز العاملين وتحسين الأداء الوظيفي والمؤسساتي.

#### 7- اجهزة الرقابة

- تفعيل وتطوير الأجهزة الرقابية وإحترام إستقلاليتها وإبعادها عن السياسة والإلتزام بصلاحياتها المحددة قانوناً وتنزيهها.

- تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية وتعميم الشفافية في التعاطي مع المواطنين والسرعة في خدمتهم، ونشر مفهوم المسؤولية المجتمعية بين القطاع العام والخاص ومكونات المجتمع المدني.

#### 8- اللامركزية الإدارية

- إعتداد اللأحصرية الموسعة واللامركزية الإدارية وتأمين الموارد الكافية للبلديات وإتحاداتها لتمكينها من تأمين الخدمات العامة والقيام بواجباتها المجتمعية كل في نطاقها بالتعاون مع الأجهزة اللأحصرية للإدارة المركزية بهدف تحسين مستوى الحوكمة المحلية.

### الخاتمة

إن أهمية هذه الورقة البحثية تكمن في رسم خارطة طريق واضحة امام صانعي السياسات الإقتصادية في البلدان العربية والشرق أوسطية حول آلية إعداد الإستراتيجيات الوطنية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة وتسليط الضوء على التحديات والمعوقات التي تعترض عمليات الإعداد والتنفيذ والتقييم. إضافة الى عرض السياسات التنموية الناجعة الواجب إتخاذها على المستوى الحكومي وبالتعاون مع القطاع الخاص لمعالجة هذه التحديات.

إن وضع إستراتيجية وطنية تهدف الى تحقيق النمو الإقتصادي المترافق مع الحفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي لدى كل دولة يمثل ركيزة اساسية وإستراتيجية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 ، حيث تتكامل هذه الإستراتيجية مع الإستراتيجيات الأخرى الموضوعية لدى بقية دول العالم . أن عملية التنمية المستدامة تبدأ من المواطن وتعود عليه بالفائدة العظيمة، فهو المسؤول عن إحترام القوانين والحفاظ على البيئة والتوازن الإيكولوجي والحيوي .

لذلك نرى ان هناك حاجة ومصلحة إستراتيجية لسكان الأرض جميعاً أن يتعاونوا ويتكافلوا للقيام بوضع الإستراتيجيات الهادفة الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإلتزام بمبادئها، الأمر الذي سيؤدي الى المحافظة على الحياة الإنسانية على هذا الكوكب.

## **References:**

- 1 - Integrated vision of the industrial sector in Lebanon (Lebanon Industry 2025) issued by the Ministry of Industry, June 2015.
- 2- Economic Vision (Lebanon Economy for Sustainable Development, 2025), Ministry of Industry, January 2017.
- 3- The strategic plan of the Ministry of Industry (2020-2016) issued by the Ministry of Industry, July 2016.
- 4- The operational plan of the Ministry of Industry (2017-2016) issued by the Ministry of Industry, July 2016.
- 5-OECD- Policy brief (September 2001),[www.oecd.org/publications/Pol brief](http://www.oecd.org/publications/Pol%20brief).
- 6- World Economic and Social Survey 2013, (Sustainable Development Challenges, (United Nation 2013), Department of Economic and Social Affairs, (E/2013/50/Rev-ST/ESA/344). <https://sustainabledevelopment.un.org>
- 7-United Nations Division for Sustainable Development, (Reviewing National Sustainable Development Strategies, New York, 10 – 11 October 2005), (UNSD/EGM/NSDS/2005/CRP. 10), [www. https://sustainabledevelopment.un.org](http://www.https://sustainabledevelopment.un.org)
- 8- Resolution adopted by the General Assembly (A/RES/70/1, on 25 September 2015) Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, [www.un.org](http://www.un.org).